

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

أشكال الإشكالات تجاه المحقق الدمام

لقد استعرضنا نصًّا مقالة المحقق الدمام (1040 م) ضمن كتابه، ولكن قد هاجمه تلميذه صاحبُ الأسفار (1050 م) بإشكاليةٍ أساسيةٍ قائلاً:

«وَأَمَّا ثالثًا: فَإِنَّ لَنَا أَن نَأْخُذَ (وَنَجْمَعَ) جَمِيعَ الإِرَادَاتِ بِحِيثُ لَا يَشُدُّ عَنْهَا شَيْءٌ (إِرَادَةٌ) مِنْهَا وَنَطْلُبُ أَنْ عَلَّتَهَا (إِرَادَةً) أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَإِنْ كَانَتِ (الْعُلَمَاءُ إِرَادَةً أُخْرَى) (خَارِجَةً عَنِ الإِرَادَاتِ) لَزِمٌ كُونُ شَيْءٍ وَاحِدٌ خَارِجًا وَدَاخِلًا - بِالنَّسْبَةِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِعِينِهِ هُوَ مَحْمُومٌ إِرَادَاتٍ (لَأَنَّا قَدْ افْتَرَضْنَا كَافَةَ الإِرَادَاتِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، إِذْنَ فَلَا إِرَادَةً أُخْرَى خَارِجَةً) وَذَلِكَ مُحَالٌ وَإِنْ كَانَ (الْعُلَمَاءُ شَيْئًا آخَرَ (كِيَارَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى) لَزِمَ الجُبْرُ فِي الإِرَادَةِ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ فَلِيُؤْوَلُ عَلَيْهِ فِي دُفَّ الإِشْكَالِ كَمَا مَرَّ [1].»

وَلَكِنَّ الأَسْفَارَ حِيثُ لَمْ يَلْحَظْ تَامَيَّةَ مَقَالَاتِ المُحَقَّقِ الدَّامَادِ ضَمِّنَ كَتَابِهِ بِالنَّصِّ، فَاعْتَرَضَ عَلَى أَسْتَاذِهِ بِهَذِهِ الإِشْكَالِيَّةِ الضَّئِيلَةِ، وَنَظَرًا لِظَّرَافَةِ دَقَّةِ المُحَقَّقِ الدَّامَادِ فِي هَذِهِ السَّاحَةِ قَدْ عَمَدْنَا إِلَى اسْتِحْضَارِ كَافَةِ بَيَانَاتِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ ضَمِّنَ كِتَابِ الإِيقَاظَاتِ، بِأَنَّ فَعْلَ الْإِنْسَانِ يَنْفَرِدُ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ فَحَسْبٌ رَغْمَ أَنَّهَا إِرَادَةٌ إِجمَالِيَّةٌ فِي النَّفْسِ - حِيثُ لَمْ يَلْتَفِتِ الْمُرِيدُ إِلَى نَفْسِ إِرَادَتِهِ - وَذَلِكَ وَجْدَانِيَّ تَمَامًا، وَأَمَّا تَكْثِيرُ الإِرَادَاتِ فَقَدْ خَلَقَهَا الْعُقْلُ بِتَحْلِيلِهِ وَاعْتِبَارِهِ الْذَّهَنِيِّ لِيُسَ إِلَّا، وَحِيثُ إِنَّهَا اعْتِبَارِيَّةٌ بَحْتَهُ فَلَسْنَا بِحَاجَةٍ لِلْعُتُورِ عَلَيْهَا فِي الْخَارِجِ، فَكِيفَ افْتَرَضَ الأَسْفَارُ عَلَيْهِ لَهُذِهِ الإِرَادَاتِ الْمُتَتَالِيَّةِ الْاعْتِبَارِيَّةِ فَإِنَّ المُحَقَّقَ الدَّامَادَ يَعْتَقِدُ بِأَنَّ الإِرَادَاتِ الْاعْتِبَارِيَّةِ عَدِيمَةُ الْعُلَمَاءِ، فَلَا تَتَسَلَّلُ، وَذَلِكَ نَظِيرُ تَحْلِيلِ الْحَيْوَانِ إِلَى النَّاطِقَيْنِ وَغَيْرِهَا وَنَظِيرُ أَنْ أَعْتَبَرَ زِيدًا رَئِيسًا أَوْ حَمَالًا فَإِنَّ مَلَاحَظَةَ مُخْتَلِفِ جِهَاتِهَا الْاعْتِبَارِيَّةِ سَهْلٌ الْمَؤْوَنةُ بِلَا افْتَقَارٍ إِلَى عَلَيْهَا، فَلَا تَتَسَلَّلُ، وَلَهُذَا قَدْ أَعْلَنَ الْمُحَقَّقُ الدَّامَادَ بِأَنَّ الْعُقْلَ لَوْ شَاءَ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَقْطَعَ سَلْسَلَةَ الْاعْتِبَارِ إِذْ حَقِيقَةُ الْاعْتِبَارِ بِيَدِ الْمُعْتَبِرِ تَمَامًا، فَبِالْتَّالِي إِنْ صَاحِبُ الْأَسْفَارِ لَمْ يَعِي مَغْزِي هَدْفِ الْمُحَقَّقِ الدَّامَادَ وَلَهُذَا نَشِيرُ إِلَى نَبِذَةٍ مِنْ مَقْوِلَةِ الْمُحَقَّقِ ضَمِّنَ الإِيقَاظَاتِ حِيثُ يَقُولُ:

«إِنَّ لِلنَّفْسِ الْفَاعِلَةِ بِالاختِيَارِ عَنِ انبِعَاثِ الشَّوْقِ وَتَأْكِيدِهِ حَالَةً وَاحِدَةً إِجمَالِيَّةً يَفْصِلُهَا الْعُقْلُ بِتَكْرَارِ الالْتِفَاتِ وَتَضَاعُفِ (وَتَكَاثُرِ) الْاعْتِبَارِ بِالْفَعْلِ إِلَى إِرَادَةِ الْفَعْلِ، وَإِرَادَةِ الإِرَادَةِ، وَإِرَادَةِ الإِرَادَةِ إِلَى حِيثُ يَسْتَطِعُ إِلَى أَنْ يَعْتَبِرْ سَبِيلًا عَلَى مُضَاهاَةِ الْأَمْرِ فِي الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ.»

وَلَهُذَا قَدْ هَيَّأَنَا اعْتِرَاضًا آخَرَ تجاهِ مَقَالَتِهِ الْطَّرِيقَةِ وَسِيُّوافيكَ عَقِيبَ لَحَظَاتِهِ.

تفنيد السيد مصطفى الخميني لمُحاوراتِ القبساتِ

لقد فَنَّدَ السَّيِّدَ مصطفىَ الْخَمِينِيَّ مَقَالَةَ الْمُحَقَّقِ الْاَصْفَهَانِيِّ سَلْفًا، وَالآنَ قَدْ جَاءَ مُعْتَرِضًا أَيْضًا عَلَى أَسَاسِ مَقَالَةِ الْمُحَقَّقِ الدَّامَادِ فَنِعَمَ مَا نَطَقَ بِهِ فِي هَذَا المُضْمَارِ:

(الإجابة الثالثة) «وَيَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ (الْمُحَقَّقُ الدَّامَادُ):

1. أولاً: أنّ الحالة الشوقيّة والهيجان المتأكّد، ممّنوعةٌ في كثير من الإرادات، كما مرّ (فربّ إرادة بلا شوقٍ متأكّد) فإنّ الإرادة تحصلُ في أفق النّفس لدرك العقل توقفَ الفرار من الموت على قطع الأعضاء، من غير وجود تلك الحالة (الحالة الشوقيّة حتّى تكونَ هي صندوقَ الإرادة، كلما شاءتِ النّفسُ أخرى منها إرادةً). فلا ترابطٌ ما بين الشوق الأكيد مع الإرادة دوماً، و هو الصّواب

فكأنه (المحقق الداماد) قدس سره، قطع السلاسلة، بأنّ الإرادة الاختياريّة ليست معلولةً للإرادة المتقدمة عليها إلا بهذا المعنى أي أن الشوق (المتأكّد) الذي أورث الإرادة في الفرض الأول، هو السببُ لتحقّق إرادة الإرادة في الفرض الثاني، و هكذا، و على هذا لا يتوجّه إليه ما أورده عليه تلميذه الأكبر (الأسفار) من الإشكالات الثلاثة. (ولهذا يقول المحقق الداماد إنّ الشوق واحد فالإرادة أيضاً تملّكُ شوقاً واحداً وجданاً فلا إرادة ثانية و لا شوق ثانية نعم لو حصلنا مجدداً واقعاً لتسلاسل، فلماذا يقول الأسفارُ بأنّا يجب أن نلاحظ علّ الإرادة كي يستشكلَ على أستاذنا بأنه سيلزم دخول الإرادة الداخلية و الخارجية معاً ... بل في الإرادات الاعتباريّة البحثة لا تحتاج إلى العلل الأخرى لكي يستتبع التسلسل) و العجب أنه (الأسفار) لم يصل إلى مغزى مرامه! و قال: «هذه الإرادات الكثيرة قابلة لأن تأخذها، و نطلب أن علّتها أية شيء هي:

- فإن كانت إرادة أخرى، لزم كون شيء واحد داخلاً و خارجاً بالنسبة إلى شيء واحد بعينه، و هو مجموع الإرادات، و ذلك محال.

- و إن كان شيئاً آخر، لزم الجبر في الإرادة، و هذا هو الحق»[2] انتهى.

و كأنه (الأسفار) قدس سره أخذ هذا التقريرَ مما قيل في الاستدلال على بطلان التسلسل: «من إثبات الغنيّ بالذات بين السلسلة القراء غير المتناهية» (فأخذَه) غفلةً عن بطلان القياس، و أجنبيةً ما رأمه السيد عما أفاده التلميذ كما عرفت، فلا تخلُّ.

2. و يتوجّه إليه (المحقق الداماد) ثانياً: أنّ قطع السلسلة بذلك (بالاعتبار و التحليل) لا يستلزم رفع الشبهة (الجبر) لأنّه:

- إذا كانت الإرادة حاصلةً قهراً و بالطبع، تكون النّفسُ فاعلةً بالطبع بالنسبة إليها. (فيُنْتَجُ الجبر)

- و إن كانت حاصلةً بالاختيار، فلابدّ من إرادة، و الشوق المزبورُ إما هو نفسُ الإرادة (بأنّ النفسَ توجّدُ الإرادة) فيلزم عدم اختياريّة الفعل لأنّها (الإرادة) غير اختياريّة و ميلٌ طبيعيٌّ، و إما هو (الشوق) سببُ الإرادة، فيكونُ المعلول - و هي الإرادة - حاصلةً في النفس بلا اختيار، فيكون الفعل بلا اختيار، فما هو المهمُ في الشك و الشبهة المزبورة، مغفول عنه في كلامه (المحقق الداماد و لم يُجب عنه أساساً) [3].

و الإجابة الرابعة على المحقق الداماد المشتركة مع روح إجابة الأسفار هي للسيد الخميني نقاً عن نجله السيد مصطفى الخميني حيث يقول: [4]

«و أمّا ما أورده عليه (المحقق الداماد) المحقق الفحل النحرير في الفن، الوالد المعظمُ الجليلُ - مد ظله العالى - : «من أن السلسلة في الأمور الاعتبارية تنقطع بانقطاع النّظر (العقل) كما في إمكان الممكنات (حيث إن الممكن بحتاج إلى ممكّن آخر فتتسلسل الممكنات) و وجوب الواجب و ضرورة القضايا الضرورية، و إنما الإرادة (الفعل) من الحقائق المحتاجة إلى العلة، و هي إنما إرادة أخرى، أو شيء من خارج، فيتسلاسل، أو يلزم الاضطرار و الجبر»[5].»

ثمّ اعترضَ الولدُ على الوالدِ قائلاً
« فهو غير وجيه، لأنّه (الداماد) يقول: بأنّ إرادة الفعل معلولة الشوق (الواحد فكلّ الإرادات تعود لذلك الشوق) و إرادة إرادة الفعل معلولة الشوق المزبور، أو يقول: الشوق المزبور هي إرادة الفعل، و سبب إرادة الإرادة و هكذا، فلا يلزم كونها (الإرادة) بلا علة، بل

علتها الشوق. وإن كانت عبارته المحكية عنه، لا تخلو عن إيهام أن الأمر - بحسب الواقع - تابع الاعتبار، ولكن لا بد من تنزيه جنابه عما يستظهر من كلامه بدوا، فتحصل: أن ما أورده عليه العلمنان - عفي عنهما - في غير محله، وكلام السيد قابل للتأويل بالوجه القريب، ولكنه مع ذلك غير صحيح، لما عرفت منا، فلاحظ وتدبر جيدا.[6]»

وبصياغة أخرى: لو لاحظنا نفس الإرادات الاعتبارية لاستغنت هذه الاعتبارات عن العلل، فلا تسلسل الإرادات بل تقطع السلسلة بقطع العقل لهذه الاعتبارات، بينما النقطة الذهبية التي قد نهل عنها الأعلام هي أن مفترضنا إن الإرادة - و الشوق - قد تعاقب بالفعل الواقعي الخارجي الحقيقى - لا بإرادات اعتبارية حيث لا تسلسل ولا نزاع هنا إطلاقاً - فهذه الإرادة - و الشوق - هي التي ستقتصر إلى إرادة واقعية أخرى بحيث ستتسلسل الإرادات اللامتناهية وهي المستحيلة بالضبط، فالإرادة الاعتبارية لا تخلق الفعل الخارجي بينما الإرادة الحقيقة هي التي تولد الفعل الخارجي، فالسلسل المحال سيقع هنا بالتحديد، إشكالية الرئيسية تجاه المحقق الداماد أنه قد خرج عن مفترض شبهة الجبر - الإرادة الخارجية الحقيقة - فأدّمَ ما بين الشوق والإرادة إلى آخره، ولها لم يمنا المحقق الداماد إجابة تضرب الجبر، بل قد انغمَّ ضمن واد آخر فأضاع الطريق.

و على منواله سنتمكن من تبرير إجابة السيد الخميني حيث إنه قد استهدف إثبات علية هذا الشوق الخارجي - لا الاعتباري - فقال لو أصبح الشوق اعتبارياً لما احتاج إلى علة بل هو أمرٌ غلطٌ بينما لو أصبح الشوق حقيقةً لتحقق العثور على علته الخارجية أيضاً، فبُؤرة إشكال السيد هي هذه النقطة الهمة بأن الشوق الخارجي الحقيقى أيضاً بحاجة إلى علة أخرى فيتسلسل أو ينتهي إلى الشوق الأزلية وهو الجبر، ولها لا تتصادم مقالة الوالد مع الولد بهذا الأسلوب الأنيد، بل سيتلاطم تماماً.

الإجابة الحاسمة لحقيقة المحقق الداماد

إن مثال ربيتنا يوافق إجابة السيد مصطفى الخميني، حيث نعتقد بأن تحقيقه يعد مصادراً بالمطلوب إذ الجبر قد ركز شبهته على الإرادة الواقعية في النفس - لا الاعتبارية البحتة - بحيث قد شقّها شقيقين:

- فإذاً أن تُعد الإرادة الحقيقة اختيارية.

- أم مُنتهية إلى الإرادة الأزلية الواقعية.

بينما المحقق الداماد قد شق الإرادات إلى إرادتين الاعتبارية والحقيقة، فأزاح شبهة التسلسل بواسطة الإرادة الاعتبارية ولكن قد نهل عن شبهة الجبر، حيث إن عقدة شبهة الجبر لا تنحل ببيان الإرادة الاعتبارية، إذ لا انسجام بين شبهة الجبر و تسلسل الإرادات إطلاقاً، ولكنه قد ركز على تسلسل الإرادات فأجاب عنها بتلك الطريقة، ولم يتطرق لحل "الإرادة الأزلية القهريّة" فماذا نصنع بها؟

[1] صدر الدين شيرازى محمد بن ابراهيم. 1368. الحكمة المتعالىة في الأسفار العقلية الأربع. 6. Vol. قم - ایران: مكتبة المصطفوي.

[2] - الحكمة المتعالىة ٦:٣٩٠.

[3] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. 2. Vol. قم - ایران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.

[4] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. 2. Vol. قم - ایران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى (س).
[5] - الطلب والإرادة: ٩٧.

[6] خمينى مصطفى. 1376. تحريرات في الأصول. 2. Vol. قم - ایران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى (س).

